كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

عدد خاص بمؤتمر الكلية الموسوم :

التحول الرقمي في المؤسسات التربوية نحو بيئة مرنة وامنة بتاريخ ١١-

٢٠٢٦/٣/١٢ بالتعاون مع كلية التربية جامعة الامام جعفر الصادق (عليه السلام)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المؤتمر ومجلة الكلية...

يسرني ويشرفني ، بالأصالة عن نفسي ونيابة عن عمادة كلية التربية للبنات ، أن أرحب بكم أجمل ترحيب في مؤتمر التحول الرقمي في المؤسسات التربوية نحو بيئة تعلم مرنة وآمنة ، الذي نظمته كلية التربية للبنات الجامعة العراقية ، بالتعاون مع كلية التربية جامعة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) ، في إطار سعي المؤسستين إلى دعم البحث العلمي ، وتعزيز مسارات التطوير التربوي والأكاديمي .

إن هذا المؤتمر يأتي استجابة لما يشهده العالم اليوم من تحولات رقمية متسارعة ، فرضت نفسها على مختلف القطاعات ، وفي مقدمتها القطاع التربوي والتعليمي ، ولم يعد التحول الرقمي خيارا تكميليا ، بل أصبح ضرورة حتمية تقتضي إعادة النظر في أساليب التعليم ، وبناء بيئات تعلم حديثة تتسم بالمرونة ، وتضمن في الوقت نفسه الأمان الرقمي وحماية البيانات.

وانطلاقا من مسؤوليتنا الأكاديمية والعلمية ، حرصت اللجنة العلمية على تنظيم أعمال المؤتمر ضمن أربع جلسات علمية ، ضمت أربعة محاور رئيسة ، جاءت على النحو الآتي :

المحور الأول : أثر التحول الرقمي على تطور الدراسات القرآنية والشرعية.

المحور الثاني : التحول الرقمي في تعليم اللغات.

المحور الثالث : استراتيجيات التحول الرقمي في مجال التربية وعلم النفس.

المحور الرابع : استراتيجيات التحول الرقمي في الدراسات التاريخية.

ويسعدنا أن نشير إلى أن البحوث المقبولة قدمت من جامعات متعددة ، ومن محافظات عراقية مختلفة ، مثل الأنبار وسامراء وغيرها ، الأمر الذي أسهم في خلق حالة من التفاعل العلمي البناء ، وأتاح تبادل الخبرات بين بيئات تعليمية وأكاديمية متنوعة ، بما يعزز التكامل العلمي ، ويثري النقاشات البحثية.

وفي الختام ، نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عمادتي كلية التربية للبنات _ الجامعة العراقية ، وكلية التربية جامعة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) ، وإلى اللجان التنظيمية والعلمية ، والباحثين المشاركين ، وكل من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر . نسأل الله تعالى أن يكلل أعماله بالنجاح ، وأن تكون مخرجاته إضافة علمية فاعلة تسهم في بناء تعليم رقمي متطور ، يخدم حاضرنا ومستقبل أجيالنا.

وقد توصل المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات ندرجها على النحو الآتي :

١. استحداث وحدات إدارية في المؤسسات الأكاديمية تحت مسمى (وحدة الحوكمة والأمن الفكري الرقمي لمراقبة جودة المحتوى الرقمي.

٢. تعزيز الوعي الأخلاقي الرقمي القويم وفق المنظور القرآني في المؤسسات التربوية والأوساط الأكاديمية من خلال المناهج الدراسية والبرامج الأكاديمية ووسائل الاعلام ودمجه بالقيم الإسلامية الحنيفة.

٣. تفعيل دور العلماء والدعاة والأئمة والخطباء ومدرسي المواد الشرعية في تفسير الظواهر الرقمية ونشاطاتها من منطلق قرآني ، لتقريب وتوضيح الفهم الشرعي للأجيال الرقمية.

٤ . تبني سياسات وطنية واضحة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدعم التحول الرقمي في تعليم اللغات ، تتضمن أطرا معيارية لاعتماد المنصات الرقمية ، وضمان جودة المحتوى اللغوي الالكتروني.

٥. إعادة النظر في تصميم البرامج الأكاديمية بما يضمن توظيف تقنيات التحول الرقمي ، وتوسيع آفاق البحوث العلمية لمواكبة تطورات العصر بما يضع رؤى مستقبلية للإفادة منها في المجالات المختلفة.

٦. إقرار برامج تدريب مهني مستدامة لتأهيل الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية والأكاديمية من مدرسين وأساتذة ، موظفين ، وطلبة على الكفايات الرقمية ، واستراتيجيات التدريس الحديثة ، والاستخدام التربوي الآمن للتقنيات الرقمية ، بما يساهم في التعرف على ايجابيات التحول الرقمي ، ومخاطره ، فضلا عن رفع مستوى الأداء والإبداع بما يحقق مخرجات تعليمية كفوءة ذات جودة عالية.

٧ . تعزيز البنية التحتية الرقمية والأمن السيبراني في المؤسسات التعليمية والأكاديمية ، بما يضمن توفير بيئات تعلم رقمية مرنة وآمنة ، والعمل على تحديثها بما يتناسب ومتطلبات التحول الرقمي.

٨ . دعم البحث العلمي المشترك والشراكات الأكاديمية بين الجامعات العراقية والمؤسسات البحثية ، وتشجيع الدراسات التطبيقية التي تقيس أثر التحول الرقمي في تنمية المهارات اللغوية وتحسين مخرجات التعلم.

٩. النظر إلى التحول الرقمي بوصفه فرصة للنمو ، تساعد على تحسين قدرة الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية والأكاديمية على اداء المهام بكفاءة أكبر ، واتخاذ القرارات ، وحل المشكلات ، فضلا عن أنه فرصة لفتح آفاق جديدة ، تضمن القدرة على التكيف مع متغيرات سوق العمل.

هيئة تحرير مجلة كلية التربية للبات
كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية

قائمة المحتويات – عدد خاص بمؤتمر التحول الرقمي ١١-٢٠٢٦/٢/١٢

ت	اسم البحث	الباحث	الصفحة
١.	تعزيز الوعي بالماضي ضمن أركان المنهج التربوي في ضوء تكنولوجيا التحول الرقمي	م.د مروة فاروق خليل الجبوري	١٧-١
٢.	**Characters in Drama and Beyond: A Post Humanist Reading of Hamlet and Sarah Kane's Blasted**	ا.م.د غزوان عبد جاسم	٣٥-١٨
٣.	أثر التكنولوجيا في تمكين علوم اللغة العربية وآدابها _الذكاء الاصطناعي أنموذجا	م.د. شيماء عبد الكريم حسين	٥٥-٣٦
٤.	**Teachers' and Female EFL Learners' Perceptions of Digital Transformation in English Language Learning**	م. دينا محمد سلمان م.م. حسين علي داود السهيل م.م. فاتن وليد جواد	٨٠-٥٦
٥.	استعمال اليوتيوب في تطوير الذائقة الشعرية دراسة استقرائية (الفرزدق انموذجا)	م. د. إيمان علي خميس	١٠١-٨١
٦.	الذكاء الاصطناعي وأثره في مبدأ الاستخلاف الانساني دراسة عقدية في ضوء مقاصد الشريعة	م. د. نجم خضير عباس الحيالي	١٢١-١٠٢
٧.	تكنولوجيا التحول الرقمي وأثرها في تنمية علوم البلاغة العربية	ا.د. حسين لفته حافظ م.م. نيان حسين عبد الله	١٤٣-١٢٢
٨.	توظيف الذكاء الاصطناعي في دراسة الاعجاز القرأني دراسة تطبيقية	أ.د. عباس محمد رشيد الجبوري	١٥٣-١٤٤
٩.	توظيف الذكاء الاصطناعي في دراسة الوجوه والنظائر في القرآن الكريم- دراسة تطبيقية	أ.د. اسماعيل مخلف خضير الزيدي	١٦٥-١٥٤
١٠.	الاتجاه نحو استخدام الذكاء الاصطناعي لدى طلبة الجامعة وعلاقته في البخل المعرفي	أ.د. عبدالواحد حميد الكبيسي م.د. ميروان محمد	١٩٤-١٦٦

١١.	انعدام الأمن الوظيفي الناتِج عن الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالكفاءة الذاتية في اتخاذ القرارات المهنية عند الشباب العراقيين	أ.د.فؤاد علي فرحان العراق م. اثير عبدالجبار محمد أ.م.د. علي عيسى أدهم	١٩٥-٢٣٣
١٢.	"تحدّيات التعليم في العراق وآفاق تطويره: دراسة تحليلية في سياق التحولات الاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة"	م.م ميسر كاظم شرهان	٢٣٤-٢٦٦
١٣.	(دلالات التقديم والتأخير في سورة الملك في ضوء تقنيات الذكاء الاصطناعي)	م.براءة هاشم علوان	٢٦٧-٢٨٥
١٤.	دور المرشد النفسي الجامعي في تعزيز الاقناع الاجتماعي للتحول الرقمي لدى طلبة الجامعات	أ.د. نبراس طه خماس محمد م.د. ميسون طه خماس محمد	٢٨٦-٣٠٤
١٥.	معوقات توظيف التكنولوجيا الرقمية في رياض الأطفال من وجهة نظر المعلمات	ا.م زينب خنجر مزيد	٣٠٥-٣٢٢
١٦.	صور التحريض المعاصرة وأحكامها	أ.م.د. عمر حسن علي جاسم	٣٢٣-٣٤٤
١٧.	مفهوم الأمان الرقمي في القرآن الكريم وتطبيقاته في الأمن السيبراني	م.م. فواز عزيز علي أ.م.د. منتظر وديع رشيد الهيتي	٣٤٥-٣٥٧
١٨.	من حصون يثرب إلى ركام غزة تحولات العنف المنظم بين قسوة السيف وذكاء الخوارزميةدراسة مقارنة في بواعث القسوة وأتمتة الانتقام بين معركة بني قريظة وحرب غزة ٢٠٢٥	أ.د ظاهر أحمد قادر	٣٥٨-٣٧٣
١٩.	الاستشراق والذكاء الاصطناعي في دراسات التأريخ الإسلامي دراسة مقارنة	م.د. علي فلاح جوحي سلمان.	٣٧٤-٤٠٦
٢٠.	حوكمة التحول الرقمي في المؤسسات التعليمية الخاصة بالدراسات القرآنية والشرعية وأثرها في تعزيز الاستدامة المعرفية والأمن الفكري: رؤية استشرافية في ظل البيئات التعليمية المرنة	م.د. إلهام محمد جاسم م.د. ميس عبد الحكيم محمود	٤٠٧-٤٢٠

"تحدّيات التعليم في العراق وآفاق تطويره: دراسة تحليلية في سياق التحولات الاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة"

Challenges Facing Higher Education in Iraq and Future Development Prospects An Analytical Study within the Framework of Contemporary Social and Technological Transformations

الكلمات المفتاحية : التعليم العالي، التحول الرقمي، جودة التعليم، التعليم الإلكتروني، البنى التحتية، سوق العمل، الإصلاح الجامعي.

Keywords: Higher Education, Digital Transformation, Education Quality, E-Learning, Infrastructure, Labor Market, University Reform.

م.م ميسر كاظم شرهان

Asst. Lecturer Maisar Kadhim Sharhan

رئاسة الجامعة العراقية / المكتبة المركزية/ الجامعة العراقية

Work Location: presidency of the Iraqi university ,central Library

maysar kazim @gmil.com

الملخص

يشهد التعليم العالي في العراق مرحلة مفصلية نتيجة التحولات الاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة التي طرأت خلال العقدين الأخيرين. فقد أدّت التغيرات السياسية والاقتصادية التي أعقبت عام ٢٠٠٣ إلى إعادة تشكيل بنية مؤسسات التعليم وتوسّعها، لكنها في الوقت نفسه أفرزت تحدّيات جوهرية تتعلق بجودة المخرجات، ونقص البنى التحتية، وضعف التمويل، وتفاوت مستوى الكفاءات الأكاديمية. كما ساهمت الزيادة السكانية، وتنامي أعداد الطلبة، واتساع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، في تعميق الإشكاليات البنيوية التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي.

ومع دخول العراق مرحلة التحول الرقمي، برزت فرص جديدة لتطوير التعليم العالي من خلال تبني تقنيات التعليم الإلكتروني، وتحديث المناهج، وتعزيز مهارات الطلبة، والانتقال نحو نظام تعليمي أكثر استجابة لمتطلبات العصر. وقد شكّلت تجربة التعليم الإلكتروني خلال جائحة كورونا نموذجًا واضحًا لإمكانيات التطوير، رغم ما كشفته من نقاط ضعف تتعلق بالجاهزية التقنية وعدم التكافؤ في الوصول إلى الإنترنت.

وتسعى مؤسسات التعليم العالي اليوم إلى بناء نظام حديث قائم على الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتنويع مصادر التمويل، ورفع كفاءة البحث العلمي، وربط الجامعات بالقطاع الخاص، وتعزيز الاستقلالية الجامعية بما يضمن تحسين الأداء وتخريج كوادر قادرة على الإسهام في التنمية الوطنية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبرز التحدّيات التي يواجهها التعليم العالي في العراق، واستعراض الجهود الإصلاحية ومسارات التطوير، إضافة إلى تقييم أثر التحولات الاجتماعية والتكنولوجية على مستقبل هذا القطاع. وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق نهضة حقيقية في التعليم العالي يتطلب رؤية استراتيجية شاملة، واستثمارًا أوسع في رأس المال البشري، وتبنّي سياسات تعليمية متوازنة تُعالج المشكلات البنيوية وتستفيد من الفرص الرقمية المتاحة.

Abstract

Higher education in Iraq is undergoing a pivotal phase as a result of the rapid social and technological transformations that have occurred over the past two decades. The political and economic changes that followed 2003 reshaped the structure and expansion of higher education institutions; however, they also generated fundamental challenges related to the quality of outputs, insufficient infrastructure, weak funding, and disparities in academic competencies. Moreover, population growth, the rising

number of students, and the widening gap between educational outputs and labor market needs have further deepened the structural problems facing this vital sector.

With Iraq's entry into the digital transformation era, new opportunities have emerged to develop higher education through adopting e-learning technologies, updating curricula, enhancing students' skills, and shifting toward a more responsive educational system aligned with contemporary requirements. The experience of e-learning during the COVID-19 pandemic presented a clear model for potential development, despite exposing weaknesses in technical readiness and inequalities in internet access.

Today, higher education institutions seek to build a modern system based on quality assurance and academic accreditation, diversify funding sources, enhance research capacity, strengthen linkages between universities and the private sector, and promote university autonomy in ways that improve performance and produce graduates capable of contributing to national development.

This study aims to analyze the major challenges facing higher education in Iraq, review reform efforts and development pathways, and assess the impact of social and technological transformations on the future of the sector. The study concludes that achieving a genuine renaissance in higher education requires a comprehensive strategic vision, greater investment in human capital, and the adoption of balanced educational policies that address structural issues and capitalize on available digital opportunities.

المقدمة

يعدّ التعليم العالي في العراق أحد الركائز الأساسية لبناء الدولة الحديثة، إذ يرتبط دوره ارتباطًا مباشرًا بعملية التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية. ومنذ بدايات القرن العشرين، شكّل التعليم النظامي إطارًا مهمًا لإعداد الكفاءات العلمية التي ساهمت في إدارة مؤسسات الدولة وتطوير قطاعاتها الحيوية. ويكتسب هذا البحث أهميته لكونه يتناول مسيرة التعليم العالي في العراق عبر

مراحل تاريخية متعاقبة اتسمت بالتحولات السياسية والاجتماعية، وما رافقها من تحديات بنيوية أثّرت في جودة النظام التعليمي وقدرته على مواكبة التطور العالمي.

وينطلق البحث من مشكلة رئيسة تتمثل في التحديات الكبرى التي واجهت التعليم العالي، خصوصًا بعد عام (٢٠٠٣)، ومن أبرزها ضعف البنية الإدارية، وعدم استقرار التمويل، وتراجع القدرة البحثية، إضافة إلى التحديات الرقمية والتكنولوجية الناتجة عن ضعف البنية التحتية للاتصالات والإنترنت. وتهدف الدراسة إلى تحليل جذور هذه التحديات، وتتبّع نشأة التعليم وتطوره في العراق منذ نشوء الدولة الحديثة وحتى المرحلة الراهنة، من خلال منهج تاريخي وصفي تحليلي يعتمد على مصادر عربية وإنكليزية رصينة.

وقد جرى تقسيم البحث إلى أربعة فصول مترابطة؛ يتناول الفصل الأول الإطار النظري والمنهجي، من خلال تحديد المفاهيم الأساسية للتعليم العالي، وعرض منهجية البحث المعتمدة، وأدوات جمع البيانات. أما الفصل الثاني فيتتبع نشأة وتطور التعليم في العراق عبر مراحل زمنية متعددة، بدءًا من التعليم النظامي وظهور المدارس الحديثة، مرورًا بمرحلة العهد الملكي التي شهدت تأسيس أولى الكليات، ثم توسع الجامعات في الجمهورية، وصولًا إلى مرحلة ما بعد(٢٠٠٣)التي مثّلت نقطة تحول عميقة أثّرت في البنية المؤسسية والأكاديمية للجامعات.

وفي الفصل الثالث يتم تحليل التحديات الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية، حيث يبرز ضعف الحوكمة الجامعية، وتضارب الصلاحيات، وقصور السياسات، إضافة إلى تحديات التمويل وعدم استقرار الموارد المالية، وما نتج عنها من تراجع مستوى البحث العلمي. كما يناقش الفصل محدودية التحول الرقمي في الجامعات العراقية، نتيجة ضعف البنية التحتية الرقمية وغياب الاستراتيجيات الواضحة للرقمنة.

ويستعرض الفصل الرابع دور التعليم العالي في التنمية والتحديث، مبينًا مدى قدرة الجامعات على الإسهام في تحقيق التنمية البشرية والاقتصاد المعرفي، ودور الشراكات الدولية في دعم التطوير، والفرص المتاحة للنهوض بالقطاع في حال تبني سياسات إصلاحية مستدامة وتحديث البنى التحتية التعليمية والتكنولوجية.

واعتمد البحث على مجموعة من المصادر العربية الرصينة، أهمها مؤلفات عبد الرزاق الهلالي حول تاريخ التعليم، وكتب فاضل حسين، وعلي الوردي، بالإضافة إلى تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كما استند إلى مصادر إنكليزية معتمدة أعدّتها منظمات عالمية مثل اليونسكو، والبنك الدولي، إضافة إلى دراسات أكاديمية دولية ركزت على إصلاح التعليم في العراق.

ومن خلال الدراسة، تبيّن أن مسار التعليم العالي في العراق كان انعكاسًا مباشرًا للظروف السياسية التي مرّت بها الدولة، وأن التحديات البنيوية والإدارية تمثّل أحد أبرز عوامل تراجع جودة

التعليم. كما خلص البحث إلى أن ضعف البنية الرقمية، وعدم كفاية التمويل، واستنزاف الكفاءات العلمية بسبب الهجرة، كلها عوامل أساسية أثّرت في قدرة الجامعات على التطور. وأظهر البحث كذلك أن العراق يمتلك فرصًا واعدة لإعادة بناء منظومة تعليمية متطورة، شرط توفر رؤية استراتيجية طويلة الأمد تقوم على تحديث المناهج، تعزيز البحث العلمي، دعم التحول الرقمي، وبناء شراكات دولية فاعلة.

ويؤكد هذا البحث في خاتمته على ضرورة تبني إصلاحات شاملة في التعليم العالي العراقي، ترتكز على الإدارة الرشيدة والسياسات المستدامة، بما يحقق الارتقاء بالمؤسسات الأكاديمية ويُمكّنها من الإسهام الحقيقي في التنمية الوطنية الشاملة.

٢-الفصل الأول : الإطار النظري والتاريخي للتعليم العالي في العراق

اولاً: نشأة وتطور التعليم في العراق

١ :التعليم التقليدي (الكتاتيب والمدارس الدينية)

يعود تاريخ التعليم في العراق إلى جذور حضارية موغلة في القدم، إذ كان وادي الرافدين من أوائل المراكز التي شهدت نشوء المدارس المنظمة في التاريخ البشري ، فقد عُرفت في الحضارة السومرية مدارس تسمى "إدُّبّا" (بيت اللوح)، وهي مؤسسات تعليمية تهدف إلى تدريب الكتّاب وتعليم فنون الكتابة المسمارية، وكانت تُعدّ أساسًا لإدارة شؤون الدولة والمعابد ، وتؤكد النصوص السومرية والآشورية أن التعليم آنذاك اتخذ طابعًا منهجيًا يعتمد على الحفظ والنسخ والتدوين[١].

وفي العصور الإسلامية، وبخاصة في العصر العباسي ، أصبحت بغداد مركزًا للعلم والمعرفة، حيث ظهرت المدارس النظامية التي أسسها الوزير نظام الملك في القرن الخامس الهجري، والتي مثّلت أول نموذج تاريخي للتعليم الرسمي المنظم في العالم الإسلامي ، وقد انتشرت المدارس الدينية ، وحلقات العلم في المساجد، وازدهرت حركة الترجمة والبحث العلمي ، مما جعل بغداد إحدى أهم العواصم العلمية عالميًا[٢] .

- **التعليم في العهد العثماني**

مع دخول العهد العثماني، شهد العراق تطورًا محدودًا في التعليم نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية فقد ظهرت الكتاتيب كأبرز شكل للتعليم الأولي، وكانت تعتمد على تعليم مبادئ القراءة والكتابة والقرآن الكريم وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت الدولة العثمانية بإصلاحات تعليمية شملت افتتاح مدارس رسمية ابتدائية ورشدية، إضافة إلى تأسيس مؤسسات تعليمية عسكرية أبرزها المدرسة الحربية في بغداد عام ١٩٠٨، وهي من أقدم المؤسسات التي اعتمدت مناهج علمية وعسكرية حديثة في تلك المرحلة[3].

٢ .التعليم في بدايات الدولة العراقية (١٩٢١-١٩٥٨)

بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، تبنت الحكومة سياسات تهدف إلى بناء نظام تعليمي وطني. فتم افتتاح مدارس ابتدائية وثانوية في بغداد والمحافظات، كما تأسست أولى الكليات الحديثة مثل:

١-كلية الحقوق (١٩٠٨)(أعيد تنظيمها ١٩٢١)

٢-كلية الطب (١٩٢٧)

٣-كلية الهندسة (١٩٢١)

وقد مثّلت هذه الكليات النواة الأولى للتعليم الجامعي في العراق، قبل أن تتوحد لاحقًا ضمن جامعة بغداد عام (١٩٥٧) ، التي أصبحت أول جامعة رسمية تضم تخصصات علمية وإنسانية وطبية[4].

٣ .التعليم خلال العقود اللاحقة (١٩٥٨-٢٠٠٣)

شهدت مرحلة ما بعد ثورة (١٩٥٨) توسعًا ملحوظًا في التعليم العام والجامعي، فتم إنشاء جامعات جديدة مثل:

١-جامعة البصرة(1964)

٢-جامعة الموصل(1967)

٣-الجامعة التكنولوجيا(1975)

كما دعمت الدولة التعليم بشكل كبير في السبعينيات، عبر التوسّع في الابتعاث، وإنشاء مراكز بحثية، وتطوير المناهج، مما جعل العراق أحد أبرز الدول العربية في مستوى التعليم العالي والبحث العلمي خلال تلك الفترة[5].

غير أن الحصار الاقتصادي في التسعينيات أثّر سلبًا على جودة التعليم، وأدى إلى تراجع الإمكانات المادية والبحثية، رغم استمرار الجامعات في العمل بجهود الكادر التدريسي.

٤ .التعليم في العراق بعد عام(٢٠٠٣)

مثّل عام(٢٠٠٣) نقطة تحوّل فارقة في تاريخ التعليم العالي في العراق، إذ دخل هذا القطاع مرحلة جديدة امتزج فيها التوسع الكمي الكبير بالتحديات البنيوية والإدارية والاقتصادية التي تطلبت إصلاحات شاملة. فقد شهدت هذه المرحلة تغيرًا جذريًا في البنية التنظيمية للجامعات، وفي السياسات التعليمية، وفي حجم الطلب المجتمعي على التعليم، كما واجهت الجامعات تحديات جديدة تمثلت في الأمن، والتمويل، والهجرة الأكاديمية، وضعف البنى التحتية.

١ .التوسع الكبير في عدد الجامعات:

شهد العراق بعد (٢٠٠٣) توسعًا غير مسبوق في عدد الجامعات الحكومية والأهلية، إذ ارتفع العدد من حوالي ١٠ جامعات حكومية قبل (٢٠٠٣) إلى أكثر من ٣٥ جامعة حكومية وأكثر من

٦٠ جامعة وكلية أهلية بحلول عام (٢٠٢٠) [٦]. وقد جاء هذا التوسع استجابة للنمو السكاني والطلب المتزايد على التعليم العالي، لكنه أُنجز في كثير من الأحيان دون توازن واضح بين جودة المخرجات وقدرة الجامعات على توفير بيئة أكاديمية ملائمة. وقد ترتّب على هذا التوسع:

١-زيادة الطاقة الاستيعابية للقبول المركزي.

٢-ارتفاع أعداد الطلبة بشكل كبير.

٣-اتساع نطاق التعليم الأهلي دون ضوابط جودة كافية.

٤-ظهور فجوات بين الجامعات من حيث البنية التحتية والكفاءات.

٢ .تغيّر البيئة الأمنية والاجتماعية وتأثيرها على الجامعات:

واجهت الجامعات بعد (٢٠٠٣) تحديات أمنية خطيرة، شملت:

١-استهداف الكفاءات العلمية.

٢-هجرة آلاف الأساتذة إلى خارج العراق.

٣-تضرر الأبنية الجامعية والبنى التحتية في بعض المحافظات.

وتُشير تقارير منظمات التعليم إلى أن العراق فقد نسبة كبيرة من كوادره العلمية بين (٢٠٠٥-٢٠١٠) ، ما أثر بصورة مباشرة على جودة التعليم والبحث العلمي[٧].

٣ .تراجع البنى التحتية والمختبرات العلمية:

تعرّضت العديد من الجامعات إلى الإهمال ونقص التمويل الحكومي، مما أدى إلى:

١-ضعف المختبرات والتجهيزات.

٢-تأخر تحديث المناهج.

٣-نقص القاعات الدراسية الحديثة.

٤-ضعف خدمات المكتبات الإلكترونية.

وقد أشارت وزارة التعليم العالي في عام (٢٠١٢) إلى وجود فجوة كبيرة بين متطلبات تحديث الجامعات والإمكانات المالية المتاحة[٨].

٤ .السياسات التعليمية الجديدة ومحاولات الإصلاح:

ابتداءً من عام (٢٠١٠) ، بدأت وزارة التعليم العالي سلسلة إجراءات تطويرية تهدف إلى رفع جودة الجامعات العراقية، أبرزها:

أ. مشروع الجودة والاعتماد الأكاديمي:

اعتمدت الوزارة معايير دولية في تقييم البرامج الدراسية، وأطلقت برامج لتطوير الكادر التدريسي، وتحديث المناهج وفق نظام المقررات، وربط البرامج بسوق العمل[٩].

ب. التدويل والابتعاث :

أُطلقت برامج واسعة للابتعاث الخارجي (مثل برنامج البعثات والزمالات الدراسية)، بهدف إعداد كوادر أكاديمية تمتلك خبرات دولية. وقد ساهم هذا البرنامج في تأهيل آلاف الطلبة في الجامعات العالمية[١٠] .

ج. تطوير البحث العلمي

فتم إنشاء:

- صندوق دعم البحث العلمي.
- مراكز بحثية تخصصية.
- بوابة النشر العالمي.(Research Gate – Scopus) .
- دعم المؤتمرات العلمية داخل الجامعات.

وقد أسهم ذلك في زيادة عدد البحوث المنشورة عالميًا مقارنة بالعقد السابق.

٥ .**التحول الرقمي والتعليم الإلكتروني:**

مع جائحة كورونا في عام (٢٠٢٠) ، انتقلت الجامعات العراقية بشكل كامل تقريبًا إلى التعليم الإلكتروني. ورغم محدودية البنية التحتية، إلا أنّ التجربة:

١–أدخلت الجامعات في عصر التعليم الرقمي.

٢–دفعت نحو اعتماد المنصات الإلكترونية(Google Classroom, Moodle) .

٣–شجعت على تطوير مهارات التدريسيين.

٤–كشفت الحاجة إلى تعزيز شبكات الإنترنت والأمن السيبراني[١١].

بعد الجائحة، اعتمدت وزارة التعليم نموذج التعليم المدمج الذي يجمع بين الحضور التقليدي والتعليم الإلكتروني، واعتمدت خطة رسمية للتحول الرقمي في الجامعات.

٦ .**ظهور التعليم الأهلي بقوة:**

شكّلت الجامعات والكليات الأهلية جانبًا مهمًا من التعليم العالي بعد (٢٠٠٣) ، حيث استوعبت أعدادًا كبيرة من الطلبة الذين لم تقبلهم الجامعات الحكومية. إلا أن هذا القطاع واجه انتقادات حول:

١–ضعف الجودة.

٢–ارتفاع الأجور.

٣–غياب المختبرات المتطورة.

٤–الحاجة إلى معايير اعتماد أكثر صرامة .

وأصدرت الوزارة لاحقًا ضوابط جديدة هدفت إلى ضبط الجودة وتعزيز الرقابة.

٧ .**التحديات المستمرة:**

رغم التقدم النسبي، يواجه التعليم العالي في العراق بعد (٢٠٠٣) تحديات تشمل:

١-البيروقراطية وضعف الحوكمة.

٢-نقص التمويل المستدام.

٣-الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

٤-البطالة بين الخريجين.

٥-ضعف ربط الجامعات بالصناعة.

٦-الحاجة إلى تحديث المناهج بشكل دوري.

ثانياً : الآثار الاجتماعية للتعليم في العراق بعد عام (٢٠٠٣).

شهد العراق بعد عام (٢٠٠٣) تحولات اجتماعية عميقة ارتبطت بشكل مباشر بقطاع التعليم، نظراً لدوره الحيوي في تشكيل اتجاهات المجتمع وتكوين رأس المال البشري. ويمكن تلخيص أبرز الآثار الاجتماعية للتعليم في العراق خلال هذه المرحلة في عدد من المحاور:

١ .إعادة تشكيل البنية الاجتماعية.

أدى اتساع فرص التعليم، ولا سيما مع ازدياد معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات، إلى تغيرات واضحة في البنية الاجتماعية. فقد ساهم التعليم في رفع مستوى الوعي العام، وفتح المجال أمام فئات كانت تعاني سابقًا من التهميش الاجتماعي، خصوصًا المرأة وشرائح المجتمعات الريفية. كما أدى توسع الجامعات الأهلية إلى خلق بيئة تعليمية جديدة تستقطب شرائح اجتماعية مختلفة، مما أسهم في تنويع البنية الطبقية في المجتمع العراقي[١٢] .

٢ .تعزيز دور المرأة في المجتمع:

كان للتعليم بعد (٢٠٠٣) دور بارز في تعزيز مكانة المرأة، إذ شهدت الجامعات العراقية ارتفاعًا في نسب الطالبات الملتحقات بالدراسات الأولية والعليا. وقد انعكس ذلك على مشاركة المرأة في ميادين العمل والوظائف الحكومية والأهلية، لتتحول من عنصر محدود التأثير إلى عنصر قيادي وفاعل. وبذلك أسهم التعليم في دعم التحولات الاجتماعية نحو مزيد من المساواة وتمكين المرأة[١٣].

٣ .ظهور نخب شبابية جديدة

ساهم التعليم الجامعي، وخاصة بعد توسع التخصصات الأكاديمية، في إنتاج نخب شبابية تمتلك مهارات وتوجهات حديثة في مجالات التكنولوجيا والإعلام والاقتصاد. هذه النخب أصبحت جزءًا من خطاب التغيير الاجتماعي، وقادت العديد من المبادرات المدنية والثقافية، الأمر الذي جعل التعليم قوة رئيسية في تشكيل الرأي العام وتنمية المجتمع المدني[١٤] .

٤ .تراجع بعض القيم التقليدية وبروز قيم جديدة

أدى انتشار التعليم وزيادة الاحتكاك بالأفكار العالمية عبر المناهج والإنترنت إلى تراجع نفوذ بعض القيم التقليدية، وظهور قيم جديدة تقوم على العقلانية، والحرية الفردية، والعمل المؤسسي. كما أصبح الشباب أكثر ميلاً للاندماج في الاقتصاد الحديث والوظائف التقنية[١٥] .

٥ .ارتفاع الوعي العام تجاه القضايا الاجتماعية

ساهم التعليم في تعزيز الوعي بالقضايا الاجتماعية مثل المواطنة، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، البيئة، والتنمية. كما ازدادت المشاركة في النشاطات التطوعية والحقوقية، وبرزت منظمات مجتمع مدني يقودها خريجو الجامعات، مما عزز الحس الاجتماعي والإنساني لدى فئات واسعة من المجتمع[١٦] .

٦ .الحد من الأمية وتطوير رأس المال البشري

رغم التحديات الأمنية والاقتصادية، أسهمت برامج محو الأمية وتحسين التعليم الأساسي في تقليل نسب الأمية نسبياً مقارنة بالعقود السابقة. وقد أدى هذا التحسن إلى رفع مستوى المهارات المجتمعية، وتعزيز قدرة الأفراد على الاندماج في سوق العمل، ما انعكس إيجابًا على التنمية الاجتماعية[١٧] .

ثالثاً : التحديات الإدارية في قطاع التعليم في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

يواجه قطاع التعليم في العراق منذ عام (٢٠٠٣) جملة من التحديات الإدارية التي أثرت بشكل مباشر في جودة العملية التعليمية وكفاءة المؤسسات التربوية. ويمكن تحديد أبرز هذه التحديات في المحاور الآتية:

١ .ضعف التخطيط الاستراتيجي:

تعرضت المؤسسات التربوية بعد (٢٠٠٣) لغياب واضح في التخطيط الإداري بعيد المدى، نتيجة التغيرات السياسية المتسارعة وعدم استقرار السياسات التعليمية. فقد اتسمت الخطط التربوية بالتكرار وعدم الاتساق، ما أدى إلى تعثر تنفيذ البرامج التطويرية وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها الواقعية. كما أن غياب قاعدة بيانات دقيقة حول أعداد الطلبة والمعلمين والبنى التحتية جعل عملية التخطيط تعتمد على تقديرات غير دقيقة[١٨] .

٢ .البيروقراطية وضعف الكفاءة الإدارية:

تعاني المؤسسات التربوية من بيروقراطية ثقيلة ورثتها من الأنظمة الإدارية السابقة، وتفاقمت بعد(٢٠٠٣) بسبب تضخم الجهاز الوظيفي واعتماد آليات تقليدية في الإدارة. هذا التراكم الإداري أدى إلى بطء إنجاز المعاملات، وتأخير القرارات، وصعوبة تطبيق الأنظمة الحديثة مثل الإدارة الإلكترونية. كما أن ضعف تدريب الكوادر الإدارية أسهم في تدني جودة الأداء المؤسسي[١٩] .

٣ .نقص التمويل وضعف تخصيص الموارد:

يمثل التمويل أحد أبرز الإشكاليات الإدارية في التعليم، إذ لم تستطع الموازنات الحكومية تلبية متطلبات التطوير، خاصة مع اتساع أعداد الطلبة وازدياد الحاجة إلى بناء مدارس جديدة وصيانة المدارس المتهالكة. وقد أثر هذا النقص على توفير التجهيزات الحديثة والمناهج المطوّرة، إضافة إلى ضعف رواتب العاملين في القطاع، مما انعكس سلباً على الاستقرار الإداري[٢٠] .

٤ .غياب الحوكمة والرقابة الفعالة:

يُعد غياب نظام رقابي فعال من أبرز التحديات بعد(٢٠٠٣) ؛ إذ تعاني المؤسسات التعليمية من ضعف الشفافية وغياب آليات قياس الأداء، إضافة إلى انتشار التجاوزات الإدارية في بعض المناطق. وقد أدى ذلك إلى تراجع جودة التعليم وعدم قدرة الوزارة على تقييم الإدارات المدرسية والجامعية بطريقة علمية، مما عزز الفجوة بين الخطط والنتائج الفعلية[٢١] .

٥ .عدم مواكبة الإدارة التعليمية للتطور التكنولوجي:

رغم التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات عالمياً، لاتزال الإدارات التربوية في العراق تعتمد أساليب تقليدية في إدارة السجلات والامتحانات والاتصالات المؤسسية. كما أن ضعف البنية التحتية الرقمية وقلة التدريب على الأنظمة الإلكترونية شكّل حاجزًا أمام تطبيق الإدارة الحديثة، خاصة في المدارس الريفية[٢٢].

٦ .تأثيرات الوضع الأمني والهجرة الداخلية:

أدت الأوضاع الأمنية غير المستقرة، خصوصًا بين (٢٠٠٦–٢٠١٧) ، إلى تعطيل العديد من المؤسسات التربوية ونقل إدارات كاملة من مناطق غير آمنة، مما خلق تحديات لوجستية وإدارية معقدة. كما تسببت الهجرة الداخلية الواسعة في ضغط كبير على المدارس في المحافظات المستقرة، ما أدى إلى زيادة أعداد الطلبة داخل الصفوف وقلة الكادر الإداري والتربوي[٢٣] .

رابعاً : التحديات الاقتصادية والتكنولوجية لقطاع التعليم في العراق بعد (٢٠٠٣).

أولاً: التحديات الاقتصادية:

يُعدّ الجانب الاقتصادي أحد أكثر العوامل تأثيراً في مسار التعليم في العراق بعد عام (٢٠٠٣) ، إذ واجهت المؤسسات التربوية والجامعية ضغوطاً مالية كبيرة تسببت في إضعاف قدرتها على التطور ومواكبة المعايير الحديثة. ويمكن تحديد أبرز هذه التحديات في النقاط التالية:

١–نقص التمويل الحكومي:

لم يتمكن التعليم من الحصول على نسبة كافية من الموازنة العامة، رغم زيادة أعداد الطلبة وتوسع الحاجة إلى بناء مدارس وجامعات جديدة. وقد أدى هذا النقص إلى:

- تراجع صيانة الأبنية المدرسية والجامعية.
- ضعف تجهيز المختبرات والقاعات الدراسية.

- عدم توفير المواد التعليمية الحديثة[٢٤] .

٢ .تهالك البنية التحتية

تعرضت آلاف المدارس للضرر بسبب الحروب والإهمال، ولم تُخصص ميزانيات كافية لإعادة البناء أو التطوير. كثير من المدارس تعمل بنظام الدوام المزدوج أو الثلاثي، ما يؤثر في جودة التعليم ومستوى الوقت المخصص للطلبة[٢٥] .

٣ .ضعف الاستثمار في التعليم

لم تشهد الدولة خطوات فاعلة لجذب القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام والعالي، وظل النظام التعليمي يعتمد على التمويل الحكومي فقط، ما شكل عبئاً كبيراً على موازنات الدولة المحدودة بعد (٢٠٠٣)[٢٦] .

٤ .التأثير الاقتصادي للهجرة الداخلية والخارجية

أدت الهجرة إلى زيادة الضغط على المدارس في مناطق محددة وانخفاضه في أخرى، مما تسبب في سوء توزيع الموارد المالية والبشرية بشكل غير متوازن[٢٧].

ثانياً: التحديات التكنولوجية

رغم التطور العالمي المتسارع في التكنولوجيا التعليمية، ظل العراق يواجه صعوبات كبيرة في إدخال التقنيات الحديثة داخل المدارس والجامعات، ويمكن تحديد أهم هذه التحديات كالآتي:

١ .ضعف البنية التحتية الرقمية

تعاني معظم المؤسسات التعليمية من نقص في:

- شبكات الإنترنت المستقرة
- أجهزة الحاسوب الكافية
- المختبرات الرقمية المتطورة
- التجهيزات الذكية داخل الصفوف

وهذا أدى إلى صعوبة تطبيق التعليم الإلكتروني أو الإدارة الحديثة[٢٨].

٢ .ضعف تدريب الكوادر على التكنولوجيا

رغم دخول التقنية إلى المدارس تدريجيًا، إلا أن:

- الكثير من المعلمين لم يحصلوا على تدريب كافٍ
- الكوادر الإدارية لا تمتلك القدرة على إدارة الأنظمة الرقمية
- غياب برامج التطوير المهني المستمر

وهذا يحدّ من قدرة المؤسسات على تفعيل التكنولوجيا بصورة فاعلة[٢٩] .

٣ .فجوة رقمية بين المدن والمحافظات الريفية

تفتقر مناطق واسعة في العراق، خاصة الريفية، إلى الإنترنت المستقر، مما يخلق تفاوتًا كبيرًا في فرص التعليم الإلكتروني بين المحافظات ويضعف العدالة التعليمية[٣٠] .

٤ .ضعف توطين التكنولوجيا التعليمية

لم تتبنَّ وزارة التربية والجامعات بشكل كامل منصات تعليمية وطنية، واعتمدت غالبًا على برامج خارجية غير متخصصة، مما حدّ من الاستفادة الحقيقية من التكنولوجيا في تطوير المناهج وأساليب التقييم[٣١] .

خامساً : التحديات التربوية والتعليمية في العراق بعد عام (٢٠٠٣).

يمثل الجانب التربوي جوهر العملية التعليمية في العراق، وقد مرّ بعد عام (٢٠٠٣) باضطرابات عميقة أثرت في فلسفة التعليم، وأساليب التدريس، والمناهج، وبنية الكادر التعليمي. ويمكن تحديد أبرز التحديات التربوية على النحو الآتي:

١ .ضعف تحديث المناهج الدراسية:

واجهت المناهج العراقية صعوبة في مواكبة التحولات العلمية والتكنولوجية؛ إذ تعتمد العديد من المواد الدراسية على محتوى تقليدي لا يتناسب مع متطلبات سوق العمل المعاصر. كما أن عملية تحديث المناهج غالبًا ما تتم بصورة جزئية وغير شاملة لجميع المراحل، مما يؤدي إلى غياب التكامل بين المواد وافتقارها إلى مهارات التفكير النقدي والابتكار[٣٢] .

٢ .عدم مواكبة أساليب التدريس للمعايير الحديثة

لا يزال الكثير من المعلمين يعتمدون أساليب التلقين والحفظ، في حين تتطلب المناهج الحديثة الاعتماد على طرائق التعلم النشط، والتعلم القائم على المشكلات، واستخدام الوسائل التكنولوجية. ويرتبط هذا القصور بعدة عوامل، منها نقص التدريب المستمر، وغياب بيئات تعليمية داعمة، وضعف توفر الوسائل التعليمية الحديثة[٣٣] .

٣ .نقص الكوادر التعليمية المؤهلة

شهد العراق بعد (٢٠٠٣) هجرة عدد كبير من الأكاديميين والمعلمين، إضافة إلى الإحالة الواسعة على التقاعد، دون وجود بدائل مدربة بالعدد الكافي. هذا النقص أدى إلى:

- ارتفاع نسب التعيين بعقود مؤقتة.
- دخول خريجين غير متخصصين إلى سلك التعليم.
- ضعف خبرة الكادر في بعض التخصصات العلمية[٣٤] .

٤ .الاكتظاظ الطلابي داخل الصفوف

تعاني المدارس في معظم المحافظات من اكتظاظ كبير، قد يتجاوز ٥٠–٦٠ طالبًا في الصف الواحد، خصوصًا في مناطق الهجرة والنزوح. هذا الأمر يعوق التفاعل التربوي، ويحد من قدرة المعلم على إدارة الصف وتطبيق أساليب تعليم حديثة[٣٥] .

٥ .ضعف البيئة التعليمية

تفتقر الكثير من المدارس إلى بيئة تعليمية محفّزة، إذ تعاني من:

- نقص المختبرات العلمية.
- غياب المكتبات المدرسية الفاعلة.
- محدودية الأنشطة اللاصفّية.
- ضعف صيانة المباني.

مما ينعكس سلباً على دافعية الطلبة للتعلم ويحد من قدرتهم على الإبداع[٣٦] .

٦ .ضعف منظومة التقييم والامتحانات

يعتمد النظام التربوي تقليديًا على الامتحانات النهائية المرهقة، التي تركز على الحفظ أكثر من الفهم والمهارات العملية. كما أن الاعتماد الكبير على الامتحانات الوزارية يجعل الطلبة ينظرون للتعلم كمجرد وسيلة لعبور الامتحان، بينما تفتقر المدارس إلى أساليب تقييم تراكمية أو مهارية[٣٧] .

الفصل الثاني: التحولات الاجتماعية وتأثيرها في التعليم في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

شهد المجتمع العراقي بعد عام (٢٠٠٣)تغيرات اجتماعية عميقة ارتبطت بالتحولات السياسية والاقتصادية والأمنية، وكان لهذه التغيرات انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على قطاع التعليم العام والعالي. فالتفكك الاجتماعي، والهجرة الداخلية والخارجية، وتنامي الفوارق الطبقية، وتغير القيم الأسرية، وتراجع دور المؤسسات الثقافية كلها عوامل ساهمت في إعادة تشكيل بيئة التعليم وأدت إلى بروز تحديات جديدة في قدرة المدرسة والجامعة على أداء وظائفهما التربوية. ويهدف هذا الفصل إلى تحليل تلك التحولات الاجتماعية وبيان أثرها في العملية التعليمية، مع التركيز على أبرز المشكلات التي نتجت عنها.

أولاً: التحولات الاجتماعية المؤثرة في التعليم بعد (٢٠٠٣)

١ .الهجرة الداخلية والنزوح

تسببت الأزمات الأمنية والصراعات في موجات نزوح كبيرة داخل العراق، وهذا أدّى إلى:

- اكتظاظ المدارس في بعض المحافظات.
- إغلاق أو تضرر مدارس في مناطق أخرى.
- تذبذب المسيرة التعليمية للطلبة النازحين.

وقد انعكس ذلك على عدم استقرار الطلبة نفسيًا واجتماعيًا، وضعف القدرة على الاندماج في مدارس جديدة[٣٨].

٢ .تغيّر بنية الأسرة العراقية

شهدت الأسرة العراقية تحولات ملحوظة، منها:

- تزايد نسبة النساء المعيلات.
- ارتفاع معدلات الفقر.
- تضاؤل قدرة الأسرة على دعم تعليم الأبناء.
- تراجع سلطة الأسرة التربوية أمام تأثير الإنترنت.

هذه المتغيرات أثرت على مستوى متابعة الطلبة، وزادت من نسب التسرب في بعض المحافظات[٣٩] .

٣ .انتشار التكنولوجيا والفضاء الرقمي

أدى انتشار الهواتف الذكية والمنصات الرقمية إلى تغيّر أنماط تربية الأطفال، وخلق فجوة بين:

- وسائل التعلم التقليدية في المدرسة.
- وأنماط التعلم السريع عبر الإنترنت.

لكن عدم وجود بنية رقمية قوية وعدم ضبط المحتوى الرقمي خلق تحديًا تربويًا واضحًا[٤٠] .

٤ .ضعف الوعي بقيمة التعليم

بسبب البطالة، وجد الكثير من الشباب أنّ التعليم لم يعد ضمانًا للحصول على وظيفة، وهذا أثر في:

- دافعية الطلاب للإنجاز.
- اهتمام الأسر بالتعليم.
- زيادة الاعتماد على الدروس الخصوصية.

ثانيًا: الآثار الاجتماعية للتحولات على التعليم

١ .ارتفاع معدلات التسرب من المدارس

التسرب أصبح مرتبطًا بعوامل مثل:

- الفقر
- الحاجة للعمل
- النزوح
- تراجع اهتمام الأسرة

وقد سجلت بعض المحافظات نسب التسرب الأعلى بعد (٢٠١٤)[٤١] .

٢ .تراجع مكانة المعلم اجتماعيًا

أثر انخفاض الرواتب وارتفاع كلف المعيشة في المكانة الاجتماعية للمعلم، مما أدى إلى:

- ضعف الاستقرار المهني
- زيادة الاعتماد على الدروس الخصوصية
- تراجع الدور التربوي للمعلم داخل المجتمع[٤٢] .

٣ .اتساع الفجوة بين الريف والمدينة

أصبحت فرص التعليم في المدن أكبر بكثير من الريف من حيث:

- توفر المعلمين
- توفر المدارس
- الخدمات التكنولوجية
- جودة البيئة التعليمية

وهذا أدى إلى تفاوت واضح في التحصيل العلمي بين المحافظات.

٤ .تأثير الصدمات النفسية والاجتماعية على الطلبة

مرت أجيال كاملة بظروف صعبة: حروب، نزوح، خوف، ضغط اقتصادي ، هذه الصدمات أدت إلى:

- تشتت الانتباه
- ضعف التحصيل الدراسي
- ازدياد الاضطرابات السلوكية
- الحاجة لدعم نفسي تربوي داخل المدارس[٤٣] .

ثالثًا: التحديات الاجتماعية للتعليم في العراق بعد(٢٠٠٣)

١ .ضعف الدعم الأسري للتعليم

الأسرة لم تعد قادرة على متابعة الطلبة بسبب:

- ضغط العمل
- الفقر
- قلة الوعي التربوي
- انتشار وسائل اللهو الرقمية

٢ .العنف المجتمعي وتأثيره في البيئة المدرسية

العنف الأسري والمجتمعي تسرب إلى المدارس، فأدى إلى:

- مشاكل سلوكية
- اعتداءات بين الطلبة

- ضعف احترام المؤسسة التعليمية

٣ .غياب الأنشطة الثقافية والتربوية

انخفاض دعم الدولة للأنشطة الثقافية أدى إلى غياب دور:

- المسارح المدرسية
- المكتبات
- الندوات الثقافية

فأصبحت المدرسة تعتمد فقط على الجانب الأكاديمي، دون تنمية مهارات الطلبة الاجتماعية.

٤ .التحولات في سوق العمل وضعف جدوى التعليم

أصبح الكثير من الشباب يرى أن:

- الوظائف الحكومية محدودة
- القطاع الخاص غير مستقر
- أصحاب الشهادات يعانون البطالة

مما خفّض الاهتمام بالتعليم الجامعي وبالأقسام العلمية بشكل خاص[٤٤].

رابعًا: تحليل عام للتحولات الاجتماعية

تشير المؤشرات إلى أنّ التحديات الاجتماعية ليست مجرد نتائج ظرفية، بل هي عوامل بنيوية أثّرت بعمق في التعليم. فالتحولات الاجتماعية بعد (٢٠٠٣) أعادت تشكيل:

- علاقة الطالب بالمدرسة
- علاقة الأسرة بالتعليم
- علاقة المجتمع بالمعرفة

وأدت إلى مزيد من الضغط على النظام التعليمي الذي يعاني أصلًا من تحديات اقتصادية وإدارية. يواجه التعليم العالي في العراق مجموعة من التحديات المتشابكة التي تشمل الإدارة والاقتصاد والتكنولوجيا والمجتمع، وهي تحديات معقّدة تفرض على مؤسسات الدولة اعتماد استراتيجية إصلاح شاملة تتضمن تحديث البنى التحتية الرقمية، تطوير الحوكمة الجامعية، توفير التمويل المستدام، وتعزيز الجودة الأكاديمية والبحثية بما ينسجم مع المعايير الدولية.

الفصل الثالث : الإصلاحات وسياسات التطوير في التعليم العالي في العراق بعد (٢٠٠٣)

المبحث الأول : الإصلاحات.

شهد التعليم في العراق بعد عام (٢٠٠٣) مجموعة من محاولات الإصلاح وإعادة البناء استجابة للتحديات الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية التي مرّ بها القطاع. وقد تنوّعت هذه الإصلاحات بين تحديث المناهج، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، وإعادة تنظيم الجامعات، وإطلاق برامج جودة واعتماد أكاديمي، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي. ويهدف هذا الفصل إلى تحليل أبرز سياسات

الإصلاح التي اعتمدتها الدولة العراقية، وتقييم مدى نجاحها في تطوير التعليم العالي وتحسين مخرجاته[٤٥].

أولًا: إصلاح المناهج والبرامج الأكاديمية

١ .تحديث المناهج الدراسية

اعتمدت وزارة التعليم العالي برامج لتحديث المناهج بما يتناسب مع التطورات الحديثة في المعرفة، ومنها:

- إدخال مقررات حديثة في العلوم الإنسانية والتقنية.
- تعديل الخطط الدراسية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل.
- استحداث برامج تخصصية جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني[٤٦].

إلّا أن عملية التحديث ما تزال تتسم بالبطء بسبب:

- ضعف مشاركة الأقسام العلمية في التطوير.
- محدودية التواصل مع الجامعات العالمية.
- الاعتماد على مناهج قديمة في بعض الكليات[٤٧].

٢ .نظام المقررات الدراسية

سعت الوزارة إلى إدخال نظام المقررات (Credit Hours) ليحلّ محل النظام السنوي، بهدف:

- توسيع حرية الطالب في اختيار المواد.
- تقليل نسب الرسوب.
- تحسين جودة التدريس[٤٨].

لكن التطبيق واجه صعوبات لعدم استعداد بعض الجامعات وضعف البنية الإدارية الإلكترونية الداعمة.

ثانيًا: تعزيز الجودة والاعتماد الأكاديمي

١. إنشاء جهاز ضمان الجودة

تم إنشاء "جهاز الإشراف والتقويم العلمي" ليكون مسؤولًا عن:

- تطبيق معايير الجودة.
- تقييم أداء الأقسام العلمية.
- متابعة مخرجات البرامج الأكاديمية[٤٩].

٢ .معايير الجودة الوطنية

اعتمدت الوزارة معايير وطنية مستمدة من تجارب دولية، أبرزها:

- معيار المقرر الدراسي.

- كفاءة التدريسيين.
- البنى التحتية.
- البحث العلمي.
- خدمة المجتمع[٥٠].

ورغم ذلك فإن تطبيق الجودة لا يزال متفاوتًا بين الجامعات بسبب اختلاف الإمكانات.

ثالثًا: إصلاح البنى التحتية والتعليم الرقمي

١ .مشروع التحول الرقمي

أطلقت وزارة التعليم مشروعًا للتحول الرقمي يهدف إلى:

- اعتماد التعليم المدمج
- تطوير المنصات الإلكترونية
- ربط الجامعات بشبكات بيانات موحّدة[٥١]

وقد أسهمت جائحة كورونا في تسريع هذا التحول، لكن التنفيذ اصطدم بضعف البنية الرقمية.

٢ .تطوير المختبرات والورش

عملت الوزارة على تزويد بعض الجامعات بمختبرات حديثة، خاصة في:

- كليات الهندسة.
- كليات العلوم.
- المراكز الطبية.

لكن التمويل المحدود، وعدم وجود صيانة مستدامة، حدّا من الاستفادة الفعلية من هذه المختبرات[٥٢].

رابعًا: إصلاح سياسات القبول والتوسع الجامعي

١ .توسع الجامعات الحكومية

بعد (٢٠٠٣) تم إنشاء عشرات الجامعات والكليات لتلبية الطلب المتزايد على التعليم، إلا أن هذا التوسع لم يرافقه:

- تخطيط دقيق.
- توفر كوادر مؤهلة.
- تجهيزات كافية[٥٣].

٢ .صعود التعليم الأهلي

تزايدت الجامعات والكليات الأهلية بشكل كبير، وكان الهدف منها:

- استيعاب أعداد الطلبة
- توفير بدائل تعليمية

لكن غياب الرقابة الأكاديمية الصارمة أدى إلى تفاوت واضح في جودة بعض المؤسسات[٥٤].

خامسًا: إصلاح منظومة البحث العلمي

١ .دعم المراكز البحثية

أنشأت الوزارة مراكز بحثية في مجالات متنوعة، مثل:

- الطاقة.
- البيئة.
- علوم النانوتكنولوجي.
- العلوم الطبية[٥٥].

٢ .زيادة النشر العلمي

عملت الوزارة على تشجيع النشر في مجلات عالمية من خلال:

- حوافز مالية.
- دعم مشاريع البحوث.
- المشاركة في مؤتمرات دولية[٥٦].

لكن التحدي الأكبر remains:

- ضعف التمويل.
- نقص المختبرات المتطورة.
- غياب الشراكات الصناعية الفاعلة.

سادسًا: التعاون الدولي والانفتاح على الجامعات العالمية

١ .البعثات والزمالات

أُطلقت برامج ابتعاث واسعة تهدف إلى تدريب كوادر أكاديمية في:

- أوروبا.
- أمريكا.
- شرق آسيا[٥٧].

٢ .اتفاقيات التعاون

وقعت الجامعات العراقية اتفاقيات مع:

- جامعات أوروبية.
- جامعات عربية.
- منظمات دولية.

وحققت هذه الاتفاقيات تبادل خبرات وتطويرًا في بعض المناهج، لكنها بقيت محدودة التأثير بسبب ضعف المتابعة الإدارية[٥٨]، وإن سياسات الإصلاح بعد (٢٠٠٣) شكّلت خطوة مهمة نحو تحديث التعليم العالي، وقد شملت المناهج والبنية التحتية والتكنولوجيا والبحث العلمي. إلا أن هذه الإصلاحات لا تزال تحتاج إلى:

- رؤية استراتيجية واضحة.
- تمويل مستدام.
- تطوير إداري حقيقي.
- تعزيز الاستقلال الجامعي.

وتمثّل هذه التحديات أساسًا للانتقال إلى الفصل الرابع الذي يبحث في الرؤية المستقبلية للنهوض بالتعليم العالي في العراق.

المبحث الثاني : الآثار الاجتماعية والإدارية والاقتصادية على التعليم في العراق

اولاً: الآثار الاجتماعية للتحولات في التعليم في العراق بعد (٢٠٠٣)

شهد المجتمع العراقي بعد عام (٢٠٠٣) تحولات اجتماعية عميقة ارتبطت بشكل مباشر بتغيّر بنية التعليم العالي واتساع رقعة الجامعات الحكومية والأهلية، فضلًا عن التبدلات الاقتصادية والسياسية التي أثّرت في طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع. ويمكن القول إن هذه المرحلة حملت آثارًا اجتماعية مركّبة، بعضها إيجابي عزز فرص التعليم والانفتاح، وبعضها الآخر سلبي عمّق الفجوات الاجتماعية ورفع معدلات التوتر داخل البنية المجتمعية.

١ .ارتفاع الوعي الاجتماعي بأهمية التعليم

أدّى التوسع في الجامعات وارتفاع نسب القبول إلى تزايد الوعي الاجتماعي بأهمية التعليم العالي كمصدر للتطوّر الاجتماعي والاقتصادي. كما أصبحت الشهادة الجامعية وسيلة للترقي الاجتماعي وتحسين المكانة الاجتماعية داخل الأسرة والبيئة المحيطة[٥٩].

وقد أسهم هذا الوعي في تشجيع عدد كبير من الأسر العراقية على الاستثمار في تعليم أبنائها، حتى في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

٢ .تغيّر أدوار المرأة ومشاركتها التعليمية

مثّلت السنوات التي تلت (٢٠٠٣) مرحلة توسّع غير مسبوقة في مشاركة المرأة في التعليم العالي، إذ ارتفعت نسب الطالبات في معظم الجامعات، وتزايد وجودهن في التخصصات العلمية والهندسية والطبية التي كانت سابقًا مقتصرة على الرجال.

وقد نتج عن ذلك تغيّر في موقع المرأة داخل المجتمع، وتعزيز مشاركتها المهنية في سوق العمل، مما أسهم في تحسين تمثيلها الاجتماعي والسياسي لاحقًا[٦٠].

٣ .بروز الفوارق الاجتماعية والاقتصادية

على الرغم من توسّع التعليم العالي، إلّا أن ازدياد الجامعات الأهلية وارتفاع تكاليفها خلق فجوة واضحة بين القادرين على دفع الرسوم وبين ذوي الدخل المحدود، مما أدى إلى تكريس نوع من عدم المساواة التعليمية والاجتماعية. كما ساهم هذا الوضع في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية داخل المجتمع العراقي، إذ أصبح التعليم الجيد مرتبطًا بقدرة الأسرة المادية[٦١].

٤ .مشكلات الهجرة الداخلية والخارجية

شهدت مرحلة ما بعد (٢٠٠٣) موجات هجرة واسعة للكوادر الأكاديمية والخبرات العلمية نتيجة الظروف الأمنية وعدم الاستقرار السياسي. وقد خلّف هذا النزيف البشري آثارًا اجتماعية عميقة، أبرزها:

- ضعف جودة التعليم نتيجة فقدان الخبرة.
- غياب النماذج العلمية المؤثرة في المجتمع.
- اتساع الفجوة بين الجيل الجديد والخبراء الأكاديميين المخضرمين[٦٢].

كما أدّت الهجرة الداخلية نحو المدن الجامعية الكبرى، خاصة بغداد والنجف وكربلاء وإربيل، إلى تغيّر البنية الاجتماعية للمحافظات، وظهور ضغوطات على السكن والخدمات.

٥ .تأثيرات العنف وعدم الاستقرار على الحياة الجامعية

لم تكن الجامعات بمنأى عن التأثيرات الأمنية؛ إذ أثّر عدم الاستقرار الأمني على حركة الطلبة والكوادر الأكاديمية، وأدى أحيانًا إلى تعطّل الدوام أو انخفاض نسب الحضور، كما أسهم في بروز ظواهر اجتماعية جديدة مثل الانعزال والانغلاق الاجتماعي داخل الحرم الجامعي.

وقد أثّرت هذه البيئة المضطربة في جودة الحياة الطلابية وفي طبيعة العلاقات بين الطلبة والأساتذة[٦٣].

٦ .ضعف الاندماج الاجتماعي داخل الجامعة

أدى توسع القبول وزيادة أعداد الطلبة إلى حدوث نوع من التباعد الاجتماعي داخل الجامعات، وتراجع المشاركة الطلابية في الأنشطة الثقافية والفكرية، إضافة إلى ضعف الحوارات العلمية. كما ساهم غياب البرامج النفسية والاجتماعية في تزايد مشكلات التوتر والانطواء لدى بعض الطلبة خصوصًا في الجامعات المكتظة[٦٤].

٧ .تغير تطلعات الشباب اتجاه العمل والدراسة

فرضت البطالة المرتفعة بين خريجي الجامعات بعد (٢٠٠٣) آثارًا اجتماعية مباشرة، منها:

- إحباط الشباب.
- ضعف الدافعية التعليمية.
- انتشار ظاهرة الانتظار الطويل للوظائف الحكومية.

- تغيّر نظرة المجتمع إلى الشهادة بوصفها ضمانًا للعمل كما كان الحال في العقود السابقة[٦٥].

٨ .نمو التعليم الأهلي وانعكاسه الاجتماعي

ساهم ظهور الجامعات والكليات الأهلية في توفير فرص تعليمية إضافية، لكنه رافقته مشكلات اجتماعية، منها:

- اعتبار التعليم سلعة تُباع وتشترى.
- فقدان الثقة بجودة بعض المؤسسات الجديدة.
- ضعف الرقابة الحكومية في بعض المراحل، مما أثّر على صورة التعليم داخل المجتمع[٦٦].

٩ .إعادة تشكيل الطبقة المتعلّمة

أدت التحولات إلى بروز "طبقة أكاديمية جديدة" من الشباب المتعلّم، خاصة في مجالات التكنولوجيا واللغات وعلوم الحاسوب، وهذه الطبقة أصبحت مؤثرة في سوق العمل ومؤسسات الدولة. كما ظهر دور جديد للمجتمع الأكاديمي في قيادة خطاب اجتماعي وثقافي متطور وأكثر انفتاحًا[٦٧].

ثانيًا: الآثار الإدارية

١ –ضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب الرؤية المؤسسية

يُعدّ ضعف التخطيط الإداري أحد أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي في العراق، حيث تعاني العديد من الجامعات من غياب خطط استراتيجية طويلة الأمد، واعتماد قرارات آنية غير مرتبطة بتحليل دقيق للبيئة الداخلية والخارجية. وقد أدى ذلك إلى تراكم المشكلات البنيوية، مثل التوسع العشوائي في افتتاح الأقسام والكليات، وعدم التناسب بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، إضافةً إلى ضعف المتابعة والتقييم لأداء المؤسسات التعليمية[٦٨].

٢ –البيروقراطية وضعف الحوكمة الجامعية

تفتقر مؤسسات التعليم العالي في العراق إلى نُظم حوكمة فعّالة، إذ ما تزال الإجراءات الإدارية تعتمد بشكل كبير على المركزية والبيروقراطية الثقيلة، مما يعيق سرعة اتخاذ القرار ويزيد من الهدر في الوقت والجهد. كما أن ضعف استقلالية الجامعات يُعد من العراقيل الكبيرة التي تحول دون تطوير الأداء المؤسسي، حيث تخضع الكثير من عمليات التعيين والترقية والقبول لتدخلات إدارية وسياسية، وهو ما يؤثر سلبًا في جودة التعليم والبحث العلمي[٦٩].

٣ –محدودية التدريب والتطوير الإداري

تعاني الكوادر الإدارية في الجامعات من نقص في برامج التدريب الحديثة، وخاصة التدريب المرتبط بإدارة الجودة وإدارة المؤسسات التعليمية والتخطيط الاستراتيجي. وقد أدى غياب برامج

التطوير المستمر إلى ضعف كفاءة الأداء وانخفاض القدرة على مواكبة التغيرات السريعة في الإدارة الجامعية الحديثة(٧٠).

٤ –غياب نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي

تحتاج الجامعات العراقية إلى تبنّي أنظمة جودة واضحة ومعلنة تتضمن معايير دقيقة للاعتماد وضوابط لقياس الأداء. وعلى الرغم من وجود "جهاز الإشراف والتقويم العلمي"، إلا أن تطبيق معايير الجودة ما يزال متفاوتًا بين الجامعات لأسباب تتعلق بنقص التمويل وضعف القدرات الإدارية. إن غياب معايير الجودة يؤثر مباشرة في مستوى الخريجين وكفاءة التعليم والبحث العلمي(٧١).

ثالثًا: الآثار الاقتصادية للتحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق

١ –انخفاض التمويل الحكومي وارتباطه بجودة التعليم

يُعدّ نقص التمويل واحدًا من أكثر العوامل المؤثّرة في قطاع التعليم العالي العراقي، حيث تعتمد الجامعات بشكل رئيس على التمويل الحكومي الذي تأثر بفعل التقلّبات الاقتصادية، وتراجع أسعار النفط، والإنفاق العام على القطاعات الأمنية والخدمية. وقد أدى هذا الانخفاض إلى تراجع القدرة على تحديث المختبرات، وتطوير المناهج، ودعم أنشطة البحث العلمي، فضلًا عن ضعف الاستثمار في البنى التحتية التقنية والرقمية(٧٢). إن انخفاض الإنفاق التعليمي ينعكس مباشرةً على جودة المخرجات الأكاديمية، وعلى قدرة الجامعات على المنافسة إقليميًا ودوليًا.

٢ –تأثير هجرة الكفاءات على الاقتصاد الوطني

تسبّبت الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد (٢٠٠٣) في موجات واسعة من هجرة الكفاءات العلمية، بما في ذلك الأساتذة والباحثون ذوو الخبرة العالية. تمثل هذه الظاهرة استنزافًا مباشرًا لرأس المال البشري الذي يُعد المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية. وتشير الدراسات إلى أن العراق خسر آلاف المتخصصين خلال العقدين الأخيرين، مما أدى إلى فجوات تعليمية كبيرة، وارتفاع كلفة استبدال الكفاءات الأكاديمية بخبرات جديدة تحتاج إلى سنوات من التأهيل(٧٣).

٣ –زيادة البطالة بين الخريجين وضعف الارتباط بسوق العمل

تتسبب الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين في معظم الاختصاصات. وقد أدى غياب التنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص إلى تخريج أعداد كبيرة من الطلبة في اختصاصات أقل طلبًا في السوق، بينما تعاني القطاعات الإنتاجية من نقص في المهارات الحديثة، خصوصًا المهارات الرقمية والتقنية. وتؤدي هذه الظاهرة إلى تعطيل الطاقات البشرية، وزيادة الأعباء الاقتصادية على الدولة(٧٤).

٤ –محدودية الاستثمار في البحث العلمي

لا يزال الإنفاق على البحث العلمي في العراق متواضعًا مقارنة بالدول العربية والعالمية، إذ تشير تقارير وزارة التعليم إلى أن نسبة الإنفاق لا تتجاوز ٠,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة بعيدة جدًا عن الحد الأدنى الذي توصي به اليونسكو والمحدد بـ ١%. يؤدي ذلك إلى ضعف إنتاج المعرفة، وتراجع القدرة على الإسهام في حل التحديات الاقتصادية للبلاد، خصوصًا في مجالات التكنولوجيا والخدمات والصناعة والزراعة(٧٥).

٥ –غياب الشراكات الاقتصادية بين الجامعات والقطاع الخاص

تفتقر الجامعات العراقية إلى منظومة واضحة لبناء شراكات اقتصادية مع القطاع الخاص، سواء في تمويل البحوث، أو إنشاء حاضنات أعمال، أو دعم مراكز الابتكار. إن غياب هذه الشراكات يقلل فرص الاستفادة من نتائج البحث العلمي في تطوير الصناعات المحلية، ويحد من قدرات الجامعات على الحصول على تمويل ذاتي يساعدها في تحسين قدراتها التشغيلية(٧٦).

الفصل الرابع : المعالجات والتوصيات للنهوض بقطاع التعليم العالي في العراق

أولًا: المعالجات الإدارية

١ –تعزيز استقلالية الجامعات

تطبيق نموذج "الجامعة المستقلة" يعد من أهم خطوات الإصلاح الإداري، إذ يمنح المؤسسات الأكاديمية قدرة أكبر على اتخاذ القرار، وإدارة مواردها، وتطوير برامجها دون قيود بيروقراطية. وقد أكدت تقارير البنك الدولي أن استقلالية الجامعات ترتبط بتحسن الأداء ورفع مستوى التنافسية(٧٧).

٢ –تطوير القيادات الإدارية وتحديث هياكل الحوكمة

يستلزم الإصلاح الإداري إعادة هيكلة الإدارات الجامعية وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة، مع التركيز على الشفافية والمساءلة. كما ينبغي إطلاق برامج تدريب مكثفة للقيادات الإدارية والأقسام العلمية في مجالات التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر وإدارة الجودة(٧٨).

٣ –اعتماد نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي

ينبغي للجامعات العراقية تبني معايير جودة معترف بها دوليًا، مثل معايير ABET للتخصصات الهندسية و AACSB للإدارة والاقتصاد. وقد أوصت اليونسكو بضرورة إدماج التقييم المؤسسي الدوري في الجامعات العراقية لضمان التحسين المستمر(٧٩).

ثانيًا: المعالجات الاقتصادية

١ –زيادة الإنفاق على التعليم العالي

تُعدّ زيادة التمويل شرطًا أساسيًا للنهوض بالقطاع، خاصة في ضوء النمو المتزايد في أعداد الطلبة والحاجة إلى تطوير البنى التحتية. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن معدل الإنفاق

التعليمي في الدول النامية يجب ألا يقل عن ٤–٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يحتاجه العراق بشكل ملح[٨٠].

٢ –تفعيل الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص

من الضروري تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات الصناعية والتكنولوجية من خلال:

- تمويل المشاريع البحثية.
- إنشاء حاضنات أعمال.
- توفير برامج تدريب ميداني للطلبة.
- دعم الابتكار وريادة الأعمال.

وتشير الدراسات الإنكليزية إلى أن الشراكات الجامعية–الصناعية تسهم في توفير وظائف بنسبة تزيد عن ٢٥% في الدول ذات الاقتصاد الناشئ[٨١].

٣ –الحد من هجرة العقول واستعادة الكفاءات

يمكن معالجة هجرة الكفاءات عبر:

- توفير بيئة عمل آمنة ومحفزة.
- تحسين الرواتب والامتيازات.
- إعادة فتح برامج الزمالات والابتعاث.
- توفير فرص بحثية مشتركة مع جامعات عالمية.

وقد أكد تقرير الهجرة الدولي أن استعادة ١٠% من الكفاءات المهاجرة يمكن أن يرفع الإنتاج العلمي بنسبة ٣٠%[٨٢].

ثالثًا: المعالجات التربوية والتقنية

١ –تحديث المناهج وربطها بسوق العمل

يتطلب التطوير التربوي مراجعة المناهج الجامعية كل ٣–٥ سنوات بما يتوافق مع متطلبات السوق والمهارات الحديثة، مثل:

- المهارات الرقمية.
- مهارات البحث.
- مهارات العمل الجماعي.
- والمهارات الناعمة.(Soft Skills) .

أوصى الاتحاد الأوروبي للتعليم العالي بضرورة اعتماد منهج "التعليم القائم على المهارات" لتعزيز قابلية التوظيف[٨٣].

٢ –تعزيز المهارات التطبيقية والمختبرية

تطوير المختبرات العلمية، وزيادة التدريب العملي، وتفعيل برامج الزيارات الميدانية، جميعها خطوات ضرورية لمعالجة ضعف المهارات التطبيقية لدى الخريجين.

٣ –تطوير البنية الرقمية والتحول نحو التعليم المدمج

تشير تقارير منظمة OECD إلى أن التعليم المدمج Hybrid Learning هو النموذج الأكثر كفاءة في دول ما بعد الأزمات(٨٤).

ويستلزم ذلك:

- توفير منصات تعليمية رقمية.
- تدريب التدريسيين على التعليم الإلكتروني.
- تحسين شبكات الإنترنت الجامعية.
- إدماج التقنية في التقييمات والامتحانات.

رابعًا: المعالجات الاجتماعية

١ –تحسين البيئة الجامعية والخدمات الطلابية

تشمل هذه المعالجة:

- توفير السكن الملائم.
- دعم الأنشطة الثقافية.
- إنشاء مراكز إرشاد نفسي داخل الجامعات.
- تعزيز بيئة الانتماء للجامعة.

تشير دراسات اليونسكو إلى أن الخدمات الطلابية الجيدة تزيد من التحصيل الدراسي بنسبة ١٨%(٨٥).

٢ –تعزيز العدالة التعليمية بين المحافظات

ضرورة توجيه خطط الوزارة نحو معالجة الفجوة بين المحافظات، من خلال:

- دعم الجامعات في المناطق المحرومة.
- توفير تجهيزات إضافية.
- زيادة البعثات الداخلية.
- توزيع الكوادر التدريسية بعدالة.

خامسًا: رؤية استراتيجية لمستقبل التعليم العالي في العراق

لضمان تحقيق نهضة تعليمية شاملة، يجب اعتماد رؤية مستقبلية ترتكز على:

١ –التحول نحو "جامعة حديثة"

جامعة تمتلك:

- استقلالًا إداريًا.
- موارد ذاتية.
- شراكات عالمية.
- برامج رقمية.

٢ –اعتماد الاقتصاد المعرفي

من خلال تشجيع:

- الابتكار.
- براءات الاختراع.
- إنشاء واحات تكنولوجية.

٣ –تدويل التعليم العالي

عبر:

- التوأمة مع جامعات عالمية.
- تعزيز النشر الدولي.
- دعم المؤتمرات العلمية.

٤ –بناء نظام وطني للتعليم الرقمي

يؤسس لعملية تعليم مدمج ومستدام، قادر على الصمود أمام الأزمات مثل الجائحة والأوضاع الأمنية.

الخاتمة

إنّ دراسة تطور التعليم العالي في العراق وما واجهه من تحديات خلال المراحل التاريخية المختلفة تكشف بوضوح أنّ المنظومة التعليمية لم تكن يومًا بمعزل عن التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد. فمنذ نشأة التعليم الحديث في العراق مطلع القرن العشرين، مرورًا بفترة التأسيس المؤسسي للجامعات، ثم مرحلة التوسع الكمي في سبعينيات القرن الماضي، وصولًا إلى التدهور الذي رافق العقود اللاحقة والجهود الإصلاحية بعد عام (٢٠٠٣) ، ظل التعليم العالي مرآة عاكسة للواقع العام للدولة.

وقد بيّنت فصول هذا البحث أنّ التحولات الاجتماعية أفرزت تحديات مركّبة أثّرت في جودة التعليم، لاسيما اتساع الفوارق الاجتماعية، وهجرة العقول، وتراجع المكانة الاجتماعية للكوادر الأكاديمية. كما كشفت الدراسة أنّ التحديات الإدارية مثل ضعف الإدارة الجامعية، وتضارب الصلاحيات، والتعيينات غير القائمة على الكفاءة، أسهمت في إضعاف البنية المؤسسية للجامعات، وعرقلت تنفيذ سياسات إصلاحية مستدامة.

أما على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، فقد أظهرت النتائج أنّ محدودية التمويل، وتذبذب تخصيصات الموازنة، وغياب الاستثمار في البحث العلمي، شكّلت عوامل حاسمة في الحدّ من قدرة الجامعات على التطور ومواكبة المعايير العالمية. كما أنّ ضعف البنية التحتية الرقمية وانخفاض جاهزية المؤسسات التعليمية للتحول الإلكتروني مثّلا تحديًا جوهريًا، خصوصًا بعد (٢٠٠٣) ، رغم ظهور مبادرات مهمة للرقمنة وبرامج التعلم الإلكتروني.

وفي ضوء ذلك، تؤكد الدراسة ضرورة تبني رؤية استراتيجية شاملة لتطوير التعليم العالي في العراق، تستند إلى إعادة هيكلة الإدارة الجامعية، وتفعيل governance الرشيدة، وتنويع مصادر التمويل بطرق مستدامة، وتعزيز الشراكات الدولية، وتحديث البنية التكنولوجية بما يتناسب مع متطلبات الثورة الرقمية. كما توصي بإطلاق برامج وطنية لإعادة تأهيل الكوادر العلمية، والحدّ من هجرة الكفاءات، وتمكين الجامعات من بناء بيئة بحثية متقدمة تعزز innovation والابتكار.

إنّ التعليم العالي يمثل اليوم أداة مركزية لإعادة بناء الدولة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن للعراق أن ينهض بمجتمعه ومؤسساته ما لم يُعِد الاعتبار للتعليم، ويضعه في قلب السياسات العامة، بوصفه الاستثمار الأهم في رأس المال البشري. وعليه، تُعدّ نتائج هذا البحث دعوة مفتوحة لصنّاع القرار، والمؤسسات الأكاديمية، والباحثين، للعمل المشترك من أجل بناء منظومة تعليمية قادرة على استيعاب تحديات العصر وصناعة مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

قائمة المصادر

١. صموئيل كريمر، السومريون: تاريخ حضارتهم وثقافتهم، ترجمة طه باقر، بغداد، دار الحرية، ١٩٧١، ص ٨٨.

٢. حسن إبراهيم، تاريخ الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٩، ص ٢٢١–٢٣٠.

٣. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٨، ص ٢١٤.

٤. هادي العلوي، التعليم العالي في العراق: النشأة والتطور، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٣–٤١.

٥. وزارة التعليم العالي، تقرير التعليم في السبعينيات، بغداد، ١٩٨٠.

٦. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإحصاء السنوي للجامعات العراقية، بغداد، ٢٠٢٠.

٧. منظمة اليونسكو، تقرير التعليم في العراق بعد ٢٠٠٣، باريس، ٢٠١٥.

٨. وزارة التعليم العالي، تقارير البنية التحتية الجامعية، بغداد، ٢٠١٢.

٩. وزارة التعليم العالي، خطة الجودة والاعتماد الأكاديمي، بغداد، ٢٠١٤.

١٠. وزارة التعليم العالي، دليل الابتعاث والزمالات الدراسية، بغداد، ٢٠١٦.

١١. وزارة التعليم العالي، وثيقة التحول الرقمي في التعليم العالي، بغداد، ٢٠٢١.
١٢. عبد الرحمن إبراهيم، التعليم والتحولات الاجتماعية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٠١٨، ص ٥٥.
١٣. سعاد جبار، واقع المرأة في التعليم العالي العراقي، جامعة بغداد، ٢٠١٧ ، ص ٢٢.
١٤. حيدر علي، دور التعليم في تشكيل النخب الشبابية بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات وبحوث، ٢٠٢٠، ص ١٠٣.
١٥. محمد الكعبي، التغير الاجتماعي في العراق المعاصر، المركز العربي للبحوث، ٢٠١٩ ، ص ٨٨.
١٦. حسن اللامي، التعليم والمجتمع المدني في العراق، مؤسسة النهرين، ٢٠٢١ ، ص ٤١.
١٧. وزارة التخطيط العراقية، التقرير التنموي السنوي، ٢٠٢٢ ، ص٦٧.
١٨. عبد الحسين شعبان، إدارة التعليم في العراق: قراءة تحليلية، دار الرواد، ٢٠١٩، ص ٧٧.
١٩. جهاد المحمدي، البيروقراطية والإدارة التربوية في العراق، مجلة التربية والتعليم، ٢٠٢٠، ص٣٤ .
٢٠. وزارة التخطيط العراقية، التقرير التنموي السنوي، ٢٠٢٢، ص ١١٢ .
٢١. أحمد الطائي، الحوكمة في المؤسسات التعليمية العراقية، جامعة الكوفة، ٢٠٢١، ص ٥٩.
٢٢. مثنى العامري، التعليم الإلكتروني والإدارة التربوية في العراق، مجلة أبحاث تربوية، ٢٠٢١، ص٨٨.
٢٣. مجلس الوزراء العراقي، تقرير واقع التعليم في العراق، ٢٠١٨، ص ٢١ .
٢٤. وزارة التخطيط العراقية، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢١، ص ٤٥ .
٢٥. مجلس الوزراء العراقي، المصدر السابق، ص ١٤.
٢٦. إبراهيم الدوري، اقتصاديات التعليم في العراق، جامعة بغداد، ٢٠٢٠ ، ص٩٨ .
٢٧. وزارة التربية العراقية، إحصائية التعليم السنوية، ٢٠١٩ ، ص٢٢.
٢٨. مثنى العامري، المصدر السابق ، ص٧٣.
٢٩. حاكم الموسوي، تطوير قدرات المعلمين الرقمية، مركز البحوث التربوية، ٢٠٢٠، ص ٥١.
٣٠. وزارة الاتصالات العراقية، تقرير البنية الرقمية الوطنية، ٢٠٢٢، ص٣٣.
٣١. جامعة بغداد، تقرير التعليم الإلكتروني، ٢٠٢١، ص ١٨.

٣٢. وزارة التربية العراقية، استراتيجية تطوير المناهج، ٢٠٢٠، ص١٤.
٣٣. سعد الزيدي، طرائق التدريس الحديثة في العراق، جامعة بابل، ٢٠١٩، ص ٤٤.
٣٤. مجلس الوزراء العراقي، تقرير الموارد البشرية في التعليم، ٢٠١٧، ص ٢٣.
٣٥. وزارة التربية، الإحصاء التربوي السنوي، ٢٠٢٢، ص٣١ .
٣٦. مصطفى النعيمي، جودة البيئة المدرسية في العراق، مجلة العلوم التربوية، ٢٠٢١، ص ٦٧.
٣٧. أحمد عبد الكريم، إصلاح نظام التقويم في التعليم العراقي، جامعة القادسية، ٢٠٢٠، ص٥٢ .
٣٨. وزارة الهجرة والمهجرين، التقارير السنوية ٢٠١٨–٢٠٢٠.
٣٩. الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي، ٢٠٢١.
٤٠. مجلة العلوم الاجتماعية، بحوث ٢٠١٩–٢٠٢١.
٤١. وزارة التربية، الإحصاء التربوي السنوي، ٢٠٢٢.
٤٢. نقابة المعلمين العراقيين، تقرير ٢٠٢١.
٤٣. منظمة اليونيسف، تقرير العراق ٢٠٢٠.
٤٤. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير سوق العمل، ٢٠٢٢.
٤٥. وزارة التعليم العالي، رؤية تطوير التعليم العالي في العراق، بغداد، ٢٠١٢.
٤٦. جامعة بغداد، تقارير تحديث المناهج الدراسية، ٢٠١٨.
٤٧. عبد الرزاق الصافي، تحليل واقع المناهج الجامعية في العراق، مجلة العلوم التربوية، ٢٠٢٠.
٤٨. وزارة التعليم العالي، تعليمات نظام المقررات، ٢٠١٩.
٤٩. جهاز الإشراف والتقويم العلمي، تقرير ضمان الجودة، ٢٠٢١.
٥٠. هيئة الاعتماد الأكاديمي العراقية، المعايير الوطنية للجودة، ٢٠٢٠.
٥١. وزارة التعليم العالي، مشروع التحول الرقمي، ٢٠١٩.
٥٢. جامعة البصرة، تقرير المختبرات العلمية، ٢٠٢٠.
٥٣. الجهاز المركزي للإحصاء، التوسع في قطاع التعليم العالي، ٢٠١٨.
٥٤. علي الساعدي، جودة التعليم الأهلي في العراق، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠.
٥٥. وزارة التعليم العالي، تقرير المراكز البحثية، ٢٠١٧.
٥٦. مجلة التعليم العالي العراقية، أعداد ٢٠١٩–٢٠٢٣.
٥٧. دائرة البعثات والعلاقات الثقافية، برنامج الابتعاث، ٢٠١٥.
٥٨. جامعة الكوفة، اتفاقيات التعاون الدولي، ٢٠٢١.

٥٩. عبد الرحمن، طارق. إدارة التعليم العالي في العراق: التحديات وآفاق التطوير. بغداد: دار الكتب العلمية، ٢٠١٨، ص ٤٤.

٦٠. الزبيدي، قيس. الحوكمة والشفافية في الجامعات العربية. عمّان: دار المسيرة، ٢٠٢٠، ص ٦٧.

٦١. العاني، محمود. "تطوير القيادات الإدارية في الجامعات العراقية". مجلة الدراسات الإدارية، العدد ١٢، ٢٠١٩، ص ٢٣.

٦٢. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير جهاز الإشراف والتقويم العلمي، بغداد، ٢٠٢١، ص ١٥.

٦٣. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد: دار الوراق، ١٩٩٥ .

٦٤. مي عبد الكريم، المرأة العراقية والتعليم العالي بعد ٢٠٠٣، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البصرة، ٢٠١٦ .

٦٥. خلدون الجنابي، تحديات التعليم الأهلي في العراق، مركز البيان، ٢٠١٩ .

٦٦. United Nations Development Programme (UNDP), Iraq Human Development Report, 2014.

٦٧. UNESCO, Education Under Attack: Iraq Report, 2015.

٦٨. ابتسام الهلالي، المشكلات الاجتماعية لدى طلبة الجامعات العراقية، جامعة بغداد، ٢٠١٨ .

٦٩. البنك الدولي، تقرير سوق العمل في العراق، ٢٠٢٠ .

٧٠. تقرير جهاز الإشراف والتقويم، وزارة التعليم العالي العراقية، ٢٠٢١ .

٧١. Al-Khalidi, S., Higher Education Reform in Iraq, Oxford Middle East Review, 2019.

٧٢. القيسي، عبد الجبار. اقتصاديات التعليم العالي في العراق. بغداد: دار الحكمة، ٢٠٢٠، ص ٥١.

٧٣. حمزة، فاضل. "هجرة العقول العراقية وأثرها على التنمية". مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد، العدد ١٠٤، ٢٠٢١، ص ٨٩.

٧٤. السعدي، هدى. البطالة بين الخريجين والمواءمة التعليمية. عمّان: دار الحامد، ٢٠١٩، ص ٣٣.

٧٥. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٢٢.

٧٦. الخالدي، حسين. العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص في العراق. البصرة: دار العلوم، ٢٠١٨، ص ٤٤.

٧٧. World Bank. Iraq Education Sector Review, 2021.

٧٨. UNDP. Educational Financing Report for MENA, 2022.

٧٩. OECD. University–Industry Collaboration Report, 2021.

٨٠. OECD. Digital Education Outlook, 2022.

٨١. UNESCO. Student Support and Retention in Higher Education, 2018.

٨٢. القيسي، عبد الجبار. اقتصاديات التعليم العالي. بغداد: دار الحكمة، ٢٠٢٠.

٨٣. الزبيدي، قيس. الحوكمة في الجامعات العربية. عمان: دار الفكر، ٢٠٢٠.

٨٤. ناصر، بشرى. تطوير المناهج الجامعية. بغداد: دار الرشيد، ٢٠٢١.

٨٥. عبد الله، نبيل. جودة البيئة الجامعية. القاهرة: دار الفكر، ٢٠١٩.